

سياسات تسيير العقار الزراعي في الجزائر وانعكاساتها على تنمية القطاع الزراعي

ط.د. ثوريا الماحي : مخبر تسيير الجماعات المحلية و دورها في تحقيق التنمية –جامعة البليدة 2

د.أوزال عبد القادر: أستاذ محاضر / مخبر تسيير الجماعات المحلية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة - جامعة البليدة 2

الملخص: تتلخص دراستنا حول السياسات المتبعة من طرف الدولة في تسيير العقار الزراعي منذ الاستقلال، حيث عرف هذا الأخير مشاكل عديدة مرتبطة بطبيعة ملكية الأراضي الزراعية و التي تسببت فيها بالدرجة الأولى مرحلة استعمارية طويلة كان هدفها استعمار اقتصادي، حيث كانت بدايات الاستيلاء على الأراضي الزراعية منذ سنة 1863 بموجب قانون Sénatus consulte الذي سمح باستيلاء المعمرين على العقار الجزائري. حاولت الدولة في ظل تعدد الملكية من حبوس و عروش و أراضي متروكة من طرف المستعمر دون مالك و أراضي ذات ملكية خاصة بتنظيم هذه الفوضى في العقار الزراعي بما يخدم التنمية القطاعية الزراعية. سوف تدرس هذه الورقة البحثية انعكاسات هذه السياسات على مؤشرات تنمية القطاع الزراعي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: العقار الزراعي، التنمية الزراعية، المستثمرات الزراعية، الناتج المحلي الزراعي.

Résumé : notre étude s'intéresse à répondre à la problématique du foncier agricole qui a connu plusieurs réformes politiques à cause des problèmes liés à la propriété des terres agricoles, ces problèmes se justifient d'une longue période coloniale qui avait comme but une colonisation économique par la expropriation des citoyens de leurs terres, débutée par le biais de la loi Sénatus consulte en 1863. L'Etat a essayé par une succession de politiques de résoudre l'anarchie foncière qu'a connu le secteur, entre une propriété Arch, Habous, privée et des terres laissées sans propriété à la veille de l'indépendance. Le soucis de l'Etat était d'assurer un développement agricole. On va essayé par la suite d'étudier l'impact de ces politiques sur le développement du secteur agricole.

Mots clés : foncier agricole, développement agricole, exploitations agricoles, produit intérieur agricole.

مقدمة:

تعتبر الموارد الأرضية عاملا محوريا في الزراعة، كون هذه الأخيرة مرتبطة ارتباطا شديدا بالعوامل المناخية والطبيعية المتمثلة في الأراضي و المياه بصورة رئيسية. إن طبيعة الملكية للموارد تحدد العرض و الطلب على هذه الأخيرة و بالتالي الأسعار و الكميات المنتجة.

يتميز العقار الزراعي في الجزائر بعدم التجانس في الملكية، و هذا نتيجة لفترة استعمارية طويلة دامت أكثر من قرن، استولى فيها المستعمر على أجود الأراضي و أكثرها خصوبة من أجل تطوير صادراته الزراعية نحو دول أوروبا، بينما حافظ الخواص على ملكيتهم التي كانت معظمها أراضي في مناطق جبلية و كانت أقل جودة. لكن بعد الاستقلال أصبحت إشكالية العقار الزراعي هاجس السلطات العامة في الدولة محاولة عبر نصوصها تصويب السياسات العقارية في صالح التنمية الزراعية و الريفية. سوف نحاول في دراستنا هذه الإجابة على الإشكالية التالية: "ماهي السياسات التي تتبعها الدولة لحل إشكالية العقار الزراعي و هل ارتقت هذه السياسات الى دعم التنمية الزراعية في الجزائر؟".

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالسياسات الزراعية لتنظيم و توجيه العقار الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال و تبحث الدراسة في تأثير هذه السياسات على التنمية الزراعية في الجزائر

منهجية الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على الأسلوب الاستنباطي بأداتيه الوصف و التحليل باستخدام التبيان و سرد الحقائق و القوانين و الإحصائيات و الأشكال و المنحنيات. وتبع الخطة التالية:

أولا: التعريف بسياسات العقار الزراعي المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال.

ثانيا: انعكاسات السياسات العقارية الزراعية على التنمية الزراعية في الجزائر

I-السياسات العقارية الزراعية في الجزائر:

1- تعريف العقار: يعرف العقار بأنه الشيء الثابت المستقر في مكانه بوضعية تجعله غير قابل للنقل

منه الى مكان آخر دون تلف¹. كما تعرف العقارات بصفة عامة أنها الأشياء الثابتة الحائزة

لصفة الاستقرار سواء كان من أصل خلقتها أو بصنع صانع لا يمكن نقلها دون أن يعثرها تلف

أو خلل.²

يعرف المشرع العقار في المادة 683 من القانون المدني بأنه: "كل شيء مستقر بحيزه و ثابت فيه

لا يمكن نقله دون تلف فهو عقار، و كل ما عدا ذلك من شيء فهو منقول".³

يمثل العقار مجموعة من العلاقات الاجتماعية حيث دعامتها هي الأرض أو الفضاء الإقليمي. تتحدد هذه العلاقات بواسطة العوامل التاريخية، الاقتصادية، القضائية، تهينة الأقاليم و تنحدر من السياسات العامة.⁴

أنواع العقار: تصنف العقارات حسب طبيعتها، و حسب موضوعها، و حسب تخصيصها⁵:

1-1- العقارات بطبيعتها: هي كل الأشياء المادية ذات الوضعية الثابتة غير المتنقلة،

تشمل الأراضي، المباني، الأشجار دون التمييز بينها حسب استخداماتها.

2-1- العقارات حسب موضوعها: يعرفها القانون المدني الجزائري في المادة 684 أنه

"يعتبر مالا عقاريا كل حق عيني على عقار بما في ذلك حق الملكية، و كذلك كل دعوى تتعلق بحق عيني على عقار". هناك الحقوق العينية الأصلية كحق الملكية، حق الانتفاع، حق الارتفاق و حق الاستعمال. كما هناك الحقوق العينية التبعية الأخرى كالرهن الرسمي، الرهن الحيازي، حق الامتياز... عدا المنقولة .

3-1- العقارات بالتخصيص: إن العقار بالتخصيص هو منقول بطبيعته أخذ صفة العقار

نظرا لاستعماله و تخصيصه من قبل مالكه لخدمة عقاره.

2- تعريف العقار الزراعي: يمكن تعريف العقار الزراعي حسب طبيعته كأرض و حسب موضوعه أي

حسب طبيعة الملكية أو الحيازة، و حسب التخصيص كونه مخصص للزراعة و كل الأنشطة الفلاحية.

3- السياسات العقارية الزراعية في الجزائر منذ الاستقلال:

أ- التعريف بالأراضي الزراعية في الجزائر: تعتبر الجزائر ثاني بلد من حيث كبر المساحة على المستوى

الإفريقي على مساحة تقدر ب 238.174.100 هكتار لكن لا تمثل المساحة الزراعية القابلة

للاستعمال سوى 4% من هذه المساحة الكلية ما يمثل حوالي 8.4 مليون هكتار⁶. تتمركز

المساحات الزراعية في الشمال الجزائري، يمثل الجدول توزيع الأراضي على التراب الوطني.

الجدول 1: توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر

المساحة (هكتار)	استغلال الأراضي		
8.445.490	الزراعات السنوية (حبوب، بساتنة، زراعة العلف...)	أراضي محروثة	المساحة الزراعية المستغلة SAU
3.246.508	أراضي في حالة راحة		
841.545	زراعة أشجار الفواكه	زراعات دائمة	
77.730	زراعة الكروم		
24.820	المروج الطبيعية		
8.445.490	إجمالي المساحة الزراعية المستغلة		
32.942.086	أراضي رعوية		أراضي أخرى

2.504.990	أراضي البراري	
4.255.840	غابات	
42.443.086	إجمالي الأراضي الزراعية SAT	
188.969.410	الأراضي غير خصبة غير موجهة للزراعة	
238.174.100	المساحة الكلية للدولة	

المصدر: إحصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية موقع الديوان الوطني للإحصائيات 2011.

1- تطور سياسات تسير العقار الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال: سوف نقوم ب و تقييم

حوصلة السياسات المتبعة من طرف الدولة في تسير العقار الزراعي منذ الاستقلال إلى وقتنا.

1-1 - بعد الاستقلال من 1962-1970: يتبين من معطيات الجدول أن المستعمر كان يستحوذ

على النسبة الأكبر من المستثمرات الكبيرة التي تفوق مساحتها 100 هكتار بنسبة تفوق

58% من إجمالي هذه المستثمرات و كانت تقع في أحسن و أجود المساحات الزراعية

الخصبة بينما يتفوق الجزائريون في ملكية المستثمرات الصغيرة التي مساحتها تقل عن 100

هكتار و الواقعة معظمها في المناطق الجبلية و التلية و هي أدنى خصوبة.

الجدول 2: حالة المستثمرات الزراعية بعد الاستقلال.

المساحة (1000 ha)					عدد المستثمرات					تصنيف المستثمرات حسب المساحة
الجموع	%	الجزائريين	%	الفرنسيين	الجموع	%	الجزائريين	%	الفرنسيين	
38.0	97.9	37.2	2.1	0.8	108347	97.8	105954	2.20	2393	< 1 ha
1363.0	98.4	1341.2	1.6	21.8	337568	98.5	332529	1.5	5039	1ha<sup<10 ha
3321.1	95.93	3185.8	4.07	135.3	172755	96.76	167170	3.23	5585	10<sup<50 ha
1283.0	85.43	1096.1	14.56	186.9	19215	86.28	16580	13.71	2635	50<sup<100 ha
4070.1	41.49	1688.8	58.52	2381.9	14884	57.10	8499	42.9	6385	>100 ha
10075.8	72.94	7349.1	27.06	2726.7	652769	96.62	630732	3.37	22037	الجموع

المصدر: - faites par nous même à partir de la fiche sur les réformes agraires en Algérie de 1963 à 1987 sur

site : [http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/\(symbol\)/CCPR.C88.D.1424.2005.fr?opendocument](http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(symbol)/CCPR.C88.D.1424.2005.fr?opendocument)

- Cité principalement dans le tableau économique de l'Algérie, 1960 par Herzi A, les mutations des structures agraires en Algérie depuis 1962, Ed, OPU 1979, Page 44.

فقد ترك المعمر الفرنسي غداة الاستقلال دواوين زراعية على مساحات واسعة دون مالك تمثل أجود

الأراضي الزراعية، كان امتلاكها من طرف المزارعين الذين كانوا خماسين من قبل أمرا طبيعيا لحماية هذه

الأراضي الشاغرة بصدور الأمر 62/20 الصادر 24 أوت 1962.

1-2 مرحلة التسيير الذاتي: تم صدور عن الحكومة الجزائرية المستقلة القانون 276-63 في 6 جويلية 1963 الذي أقر الممتلكات المتروكة من طرف المستعمر الفرنسي ممتلكات شاغرة دون مالك و ترخيص تسييرها من طرف الدواوين الزراعية للتسيير الذاتي في إطار نظام التسيير الذاتي. بلغت سنة 1965 المستثمرات المسيرة ذاتيا مساحة 2.302.280 هكتار التي كانت من قبل ملكا للمعمرين، مستغلة من طرف 170.000 مزارع⁷. استرجعت الدولة امتلاكها للأراضي المسيرة ذاتيا و التي تركت شاغرة بعد الاستقلال بموجب الأمر 66/182 الصادر بتاريخ 06 ماي 1966⁸، لتصبح الدولة هي المالك الوحيد لهذه الأراضي.

1-3 مرحلة التسيير الاشتراكي (الثورة الزراعية): بعد تبني الدولة للنظام الاقتصادي الاشتراكي الموجه سعيا إلى تنمية سريعة و قائمة على مبدأ العدالة، امتد هذا النظام إلى القطاع الزراعي اقتداءا بالتجربة التي نجحت فيها المدرسة الهيكلية بأمريكا اللاتينية تحديدا في البرو، الشيلي، و البرازيل.. و التي غيرت المنظومة السوسيو-اقتصادية في المجتمع الريفي. فبموجب الأمر 73-71 الصادر بتاريخ 08 نوفمبر 1971 اعتمدت الدولة الثورة الزراعية في تسيير القطاع و التي شعارها "الأرض لمن يستغلها" و بالتالي تم تأمين الأراضي من مالكيها الغير مستغلين لها و كذلك الغائبين عن أراضيهم. امتدت الثورة الزراعية لتبلغ مساحة قدرت ب 1.141.000 هكتار موزعة على 90.000 مزارع⁹، لتصبح الدولة مالكة لنوعين من الأراضي الزراعية:

- الأراضي الزراعية التي تمثل دواوين التسيير الذاتي المتروكة من طرف المعمر الفرنسي.
- الأراضي الزراعية الموقوفة في إطار الثورة الزراعية التي كانت ملكا للجزائريين.

مرت الثورة الزراعية بمرحلتين في تنفيذها¹⁰، الأولى تمثلت في استرجاع أراضي القطاع العام التابعة للبلديات أو الدواوين و تم تعميم هذه الخطوة أثناء الفترة 1972-1973، و المرحلة الثانية تمثلت في تأمين الأراضي ذات الملكية الخاصة التي تعود لكبار الملاك و الغائبين عن هذه الأراضي، تم تعميم هذا الإجراء في الفترة 1974-1975. و قد تميزت هاتان المرحلتان بإنشاء التعاونيات، حيث تم إنشاء ما يقارب 4862 تعاونية منها (CAPRA¹¹ 3276، و CAEC¹⁴ 800، GMV¹³ 680، و GEP¹² 106) على مساحة تقدر ب 88684955 هكتار. هذه التعاونيات و كذلك شبه التعاونيات كانت تدار من طرف أفراد إما كمستثمرين مباشرين أو قدامى المجاهدين لديهم حق الاستغلال للممتلكات العقارية و الغير العقارية للاستخدام الزراعي.

1-4 مرحلة اقتصاد السوق ابتداء من 1983: ابتداء من بداية سنوات الثمانينات و بعد فشل الثورة الزراعية اتجهت الدولة إلى تبني الخوصصة بصدور قانون حيابة الملكية العقارية الزراعية APFA (قانون

83/18 الصادر في أوت 1983)¹⁵ و الذي كان بادرة نحو الانتقال لاقتصاد السوق من خلال فتح حرية المعاملات العقارية لكن في حدود الأراضي المسيرة سابقا في إطار الثورة الزراعية. فتح قانون 83/18 باب حيازة الملكية العقارية في إطار استصلاح الأراضي في القطاع العام الواقعة في المناطق الصحراوية.

- في 8 ديسمبر 1987 تم صدور قانون 87/19 الذي يحدد أشكال استغلال الأراضي الزراعية العامة أي ملكية خاصة للدولة و يحدد حقوق و واجبات المزارعين¹⁶.
- بظهور الدستور في 23 فيفري 1989¹⁷ الذي فرض في مواده بصرامة حماية الأراضي الزراعية ضد استغلالها لغير الزراعة أو عدم استغلالها و قد حدد الدستور ثلاث أنواع من الملكيات هي:
ممتلكات الدولة. — ملكية خاصة Melk. — ممتلكات وقف أو حبوس

Wakf

- و لتعزيز خصوصية الأراضي الزراعية أصدرت الدولة قانون 25-90 في 18 نوفمبر 1990 الذي يحدد : الحفاظ على التراث العقاري - طرق و¹⁸ قانون التوجيه العقاري و الذي استهدف هدفين أساسيين هما آليات تدخل الدولة و الجماعات المحلية.
- في 1 ديسمبر 1990 صدر قانون رقم 30-90¹⁹ لتعزيز أهداف قانون 25-90 للتوجيه العقاري تضمن 140 مادة تمحورت حول ثلاث محاور أساسية هي²⁰:

- تسيير ممتلكات الدولة و تصنيفها كموارد غابية بينما الممتلكات الخاصة كأراضي زراعية و رعوية.
- حماية و تقييم التراث العقاري عن طريق تحديد و تنظيم طرق استغلال الأراضي الزراعية.
- توسيع و تقييم العقار الزراعي عن طريق استصلاح الأراضي أو إعادة تنظيم العقار الزراعي

- نظرا لصرامة و موضوعية قانون التوجيه العقاري لم يصدر قانون آخر إلا في 3 أوت 2008²¹ الذي جاء مؤكدا لقانون 25-90 و ذلك بالتحذير من استخدام العقار الزراعي لأغراض أخرى غير الزراعة بل و مقاضاة المخالفين و العقوبة تصل إلى السجن. وقد تم الفصل بموجب هذا القانون في كيفية استغلال الأراضي الزراعية ملك الدولة عن طريق الامتياز.

سياسة الحيازة بالامتياز تم تطبيقها على كل من²²:

- الأراضي الخاصة ملك للدولة (المستثمرات الفلاحية الجماعية و الفردية)، و قد تم الفصل في إشكالية خصوصية هذه الأخيرة و تركها ملك للقطاع العام، حيث جاء القانون 3-10

الصادر في 15 أوت 2010 الذي حدد ميكانيزمات و شروط استغلال الأراضي الخاصة ملك للدولة و الذي نشر بالتفصيل في الجريدة الرسمية رقم 46 في 18 أوت 2010.

• كما تم تطبيق الحيازة بالامتياز على أراضي الاستصلاح الزراعي من طرف الدولة التي منحت لأشخاص معنويين و ماديين.

• وعلى أراضي المزارع النموذجية التجريبية *fermes pilotes*.

- في إطار التجديد الريفي و الفلاحي اعتمدت الدولة على خمس سياسات لحل مشاكل العقار الزراعي التي تخبط فيها القطاع منذ الاستقلال وهي²³:

1- تطبيق القانون 10-03 الصادر في 15 أوت 2010 و الذي يحدد شروط و طرق استغلال أراضي الدولة الخاصة، و ذلك بتغيير حق الانتفاع *droit de jouissance* بقانون حق الملكية بالامتياز. حدد تاريخ 18 فيفري 2012 كآخر موعد لتعميم العملية على المستثمرات المعنية التي و تم تصنيفها حسب المساحة. و قد تم منح 191 عقد حق امتياز من 153.900 مستثمرة سجلت لطلب حق الامتياز.

2- استحداث مستثمرات زراعية و لتربية المواشي جديدة، و ذلك وفق القرار الوزاري رقم 108 الصادر في فيفري 2011 و التعليمات الوزارية رقم 246 الصادرة في 24 مارس 2011. يحدد الجدول الحطة المسطرة لاستحداث مستثمرات جديدة

الجدول 3 : المخطط المبرمج لاستحداث مستثمرات فلاحية و لتربية المواشي جديدة (2011-2014)

	أراضي ملكية خاصة		أراضي ملكية خاصة للدولة		مجموع المستثمرات المستحدثة	
	المساحة (هكتار)	عدد المستثمرات	المساحة (هكتار)	عدد المستثمرات	المساحة (هكتار)	عدد المستثمرات
2011	29749	2408	78705	8458	108454	10866
2012	33767	2768	62865	6977	96523	10133
2013	34002	3039	41868	6340	75869	9379
2014	35284	3449	61643	8916	96927	12365
مجموع ولاية	132802	11664	245081	30691	377773	42743

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، تقرير عن العقار الزراعي 2011/07/14

3- عقد الشراكات من أجل المستثمرات التجريبية النموذجية: بقرار من وزارة الفلاحة و التنمية الريفية رقم 219 بتاريخ مارس 2011 . إعادة تهيئة المستثمرات التجريبية القديمة و فتح شراكات جديدة.

4- حيابة الملكية العقارية الزراعية APFA : لا تخص هذه الحيازة إلا الأراضي في المناطق الصحراوية و أي مناطق أخرى لا يتم تملكها إلا بموجب التعليمات الوزارية رقم 108 الصادرة في 23 فيفري 2011 على مساحة 730.910 هكتار و عدد المستفيدين هم 109.160.

5- حماية الأراضي الزراعية: و ذلك بموجب الإصدارات القانونية التالية

- القانون 08-16 الصادر 03 أوت 2008 للتوجيه العقاري.
- الأمر رقم 01 الصادر في 11 أبريل 2011 و التعليمات الوزارية المشتركة رقم 191 الصادرة في 29 مارس 2011 بين وزارتي الداخلية و الجماعات المحلية و وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.
- تعليمات الوزير الأول رقم 233 الصادرة في 12 أبريل 2011 بتخصيص مساحات عقارية لبناء مساكن بغرض حماية الأراضي الزراعية.

II - انعكاسات سياسات العقار الزراعي على القطاع الزراعي في الجزائر:

1- الانعكاسات على المستثمرات الزراعية: لقد تسبب المستعمر لتباين في ملكية و خصائص المستثمرات الزراعية باستيلائه على أحسنها و التي كانت الأقل تجزئة و من جانب آخر بقاء الملكية الخاصة لباقي المستثمرات. مما خلق إشكالية ارتبطت بالعقار الزراعي. حيث حاولت السياسات الزراعية المتوالية التي تبنتها الدولة حل هذه الإشكالية في صالح التنمية الزراعية و الريفية مما انعكس على وضعية المستثمرات الفلاحية من حيث تجزئتها أي تغير حجمها و مساحتها.

جدول 4: تطور حجم المستثمرات الزراعية في الجزائر

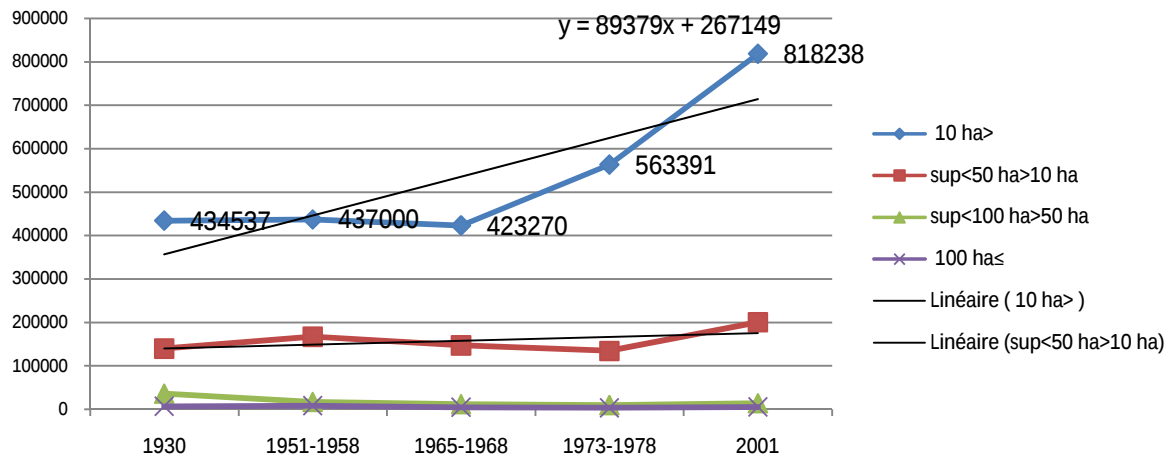
2001		1978-1973		*1965		1958-1951		1930		المساحة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
78.8	818238	79.3	563391	72.1	423270	69.5	437000	70.4	434537	< 10 ha
19.3	200318	18.9	134528	25.1	147045	26.5	167100	22.7	140010	sup<50 10 <ha ha
1.3	13973	1.4	9765	2.0	11875	2.6	16850	5.8	35962	sup<10 50<0 ha ha
0.5	5323	0.5	3409	0.8	4655	1.4	8500	1.1	7035	100 ≥ha
100	1037852	100	710093	100	586845	100	629450	100	617544	المجموع

المصدر: S.Bedrani, M. Bourenane, J. Molina, les politiques agraires en Algérie vers l'autonomie ou la dépendance, CREA

بالنسبة لإحصائيات 1930 و 1951 و كذلك 1973 من (recensements 1929-30, 1950-1951, 1972- 73).
 بالنسبة لإحصائيات 1965 من (Enquête de structure sur les exploitations privées 1965, dans)
 (statistiques agricoles n° 5, juin 1968). * 1965 إحصائيات الجزائر الشمالية فقط

إحصائيات 1958 و 1973 و 2001 : politiques : M.E.Mesli (2007), cité dans Mourad Boukella, agricoles, dépendance et sécurité alimentaire, l'Algérie de demain relever les défis pour gagner l'avenir, sept 2008.

الشكل 1: تطور حجم المستثمرات الفلاحية في الجزائر



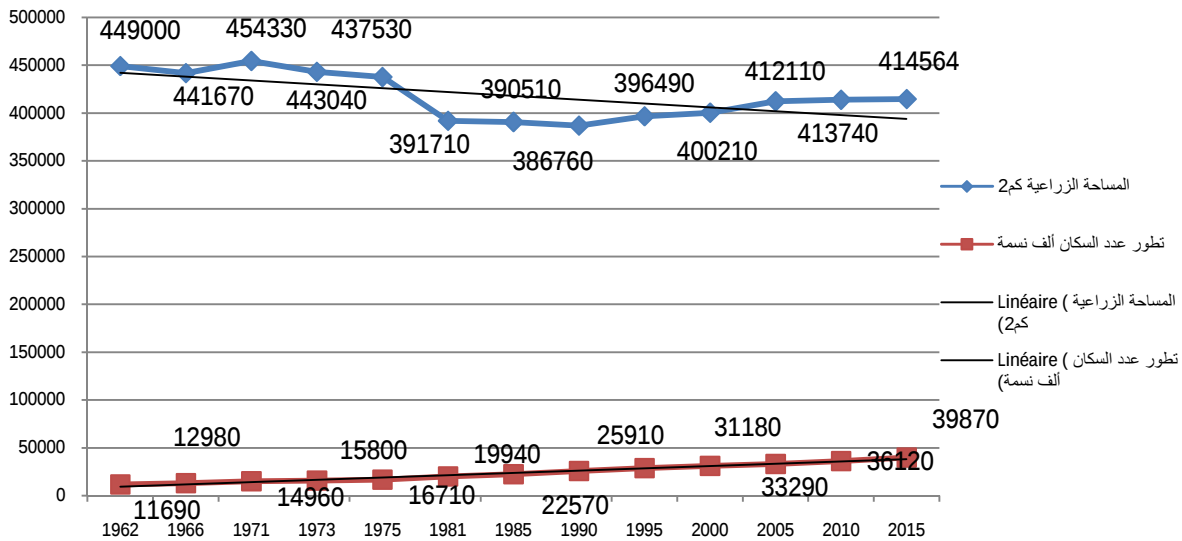
المصدر: من إنجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

يبين المنحنى تراجع و لو بسيط في عدد المستثمرات ذات الحجم من 10 إلى 50 هكتار و كذلك في المستثمرات التي مساحتها تساوي أو تقل عن 100 هكتار بينما المستثمرات الصغيرة التي تقل مساحتها عن 10 هكتار فقد ارتفع عددها منتقلا من 423270 سنة 1965-1968 إلى 563391 سنة 1973 بنسبة 25% تقريبا، ثم انتقلت إلى 818238 مستثمرة سنة 2001 أي تضاعف عددها من 1965 إلى 2001. تعود هذه التجزئة في المستثمرات الكبيرة و التي سمحت بها سياسات العقار الزراعي في إطار خوصصة أملاك الدولة من أجل حق الانتفاع (droit de jouissance) ثم من أجل الملكية بالامتياز (droit de concession).

كما يمكننا أن نلاحظ انخفاض ملحوظ سنة 1973 في المستثمرات الكبيرة أي التي مساحتها تفوق 50 هكتار و ذلك بسبب إجراءات سنة 1972 في إطار الثورة الزراعية، التي تسببت في تجزئة و تقلص حجم المستثمرات الفلاحية الخاصة حيث هذه الإجراءات هدفت تخفيض التباين في الأرياف و التخلص من الملكيات الكبيرة المستخدمة للزراعات الواسعة و استبدالها بوححدات تطبق أنظمة الإنتاج المكثف.

2- الانعكاسات على الإنتاج الزراعي: انعكست السياسات الزراعية لتسيير العقار الزراعي على تطور المساحة المخصصة للزراعة بما فيها المساحة المستعملة و مساحات المراعي و المروج. حيث كما يوضح الجدول الأراضي الزراعية في تناقص خاصة في الفترة من 1975 و سنة 2000 و هي الفترة التي عرف فيها العقار الزراعي اضطرابات كبيرة في السياسات و الإصلاحات من الثورة الزراعية التي اعتمدت على تأميم المستثمرات من مالكيها الغير مستغلين لها إلى إعادة المستثمرات مرة أخرى إلى الملاك مع المرور الى خوصصة هذه المستثمرات. و بالمقابل السكان في حالة تزايد مستمر مما لا يتناسب و تطلعات الأمن الغذائي

الشكل 2: تطور المساحات الزراعية و عدد السكان في الجزائر (1962-2015) - (كم² - 1000 نسمة)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

كما أثرت سياسات العقار الزراعي كذلك على مستوى الإنتاج الزراعي و مردود الإنتاج كما تبين الإحصائيات

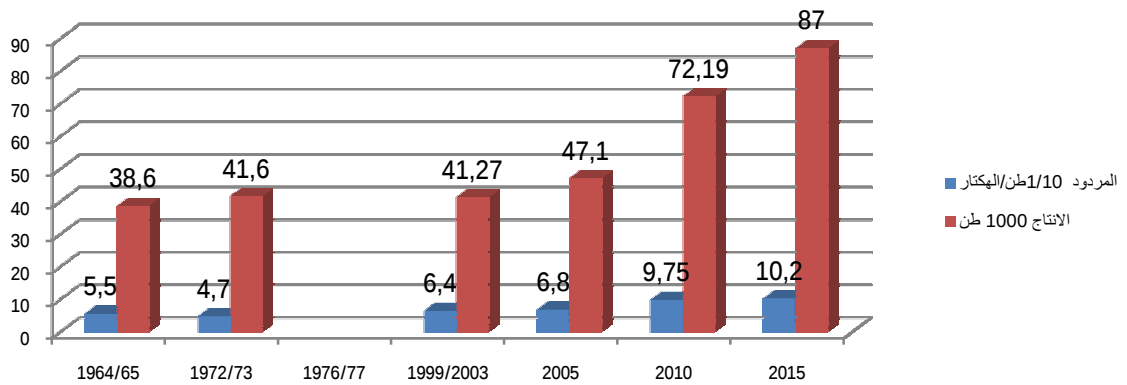
الجدول 5: تطور إنتاج و مردود الإنتاج لبعض الزراعات الإستراتيجية (الإنتاج: 1000 طن، المردود: طن/هكتار، المساحة: 1000 هكتار)

الحبوب			البقوليات			الخضر			الحمضيات		
المساحة	المردود	الإنتاج	المساحة	المردود	الإنتاج	المساحة	المردود	الإنتاج	المساحة	المردود	الإنتاج
		720									
		62/1961									
		1162.5	71	0.55	38.6	85.9	7.96	683.5	43.1	9.63	415.2
		1158	88	0.47	41.6	123	7.56	930.4	46.2	10.97	507.1
		1183.5						-	50	-	-
		2639.6	1.034	65.03	41.27	247.52	12.21	3023.7			533.41
		2553.8									
		2003/1999									

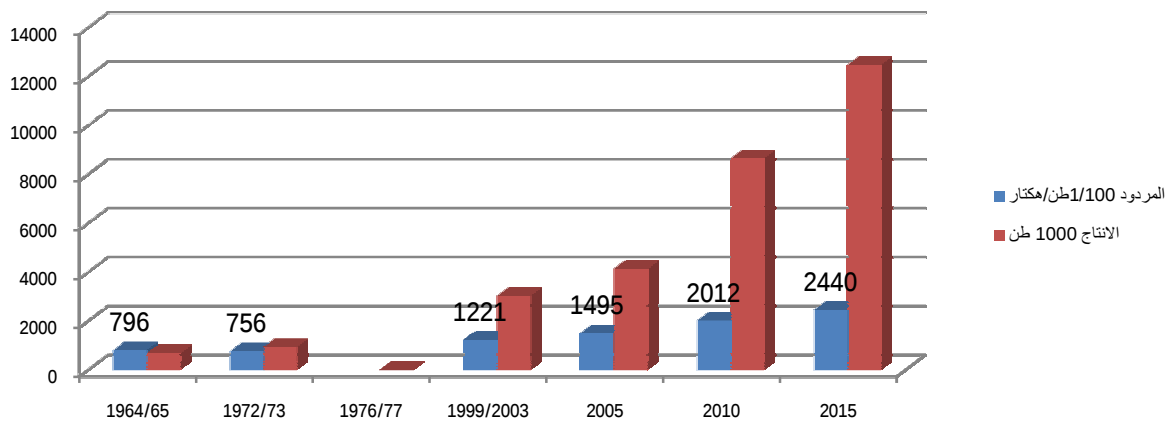
627.40	14.2	44.21	4128.5	14.95	276.04	47.10	0.68	69.24	3527.4	1.254	2813.5	2005
788.10	14.6	53.96	8640.4	20.12	429.35	72.19	0.975	74.2	1558.57	1.596	2856.4	2010
4323.1	13.25	326.05	12469.3	24.4	511.02	87	1.02	85	3760.9	1.400	2686	2015

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: statistiques (1961-1977) à partir de Mohamed E. Benissad, Economie du développement de l'Algérie, sous développement et socialisme (1962-1978), 2eme édition, OPU Alger, et Economica, Paris, 1979, P97-98-99-100.

- إحصائيات 2015-1999 من الكتاب الإحصائي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلدات 27، 29، 32، 36. الشكل 3: تطور إنتاج و مردود زراعة البقوليات (الإنتاج: 1000 طن، المردود: 10¹ طن/هكتار)

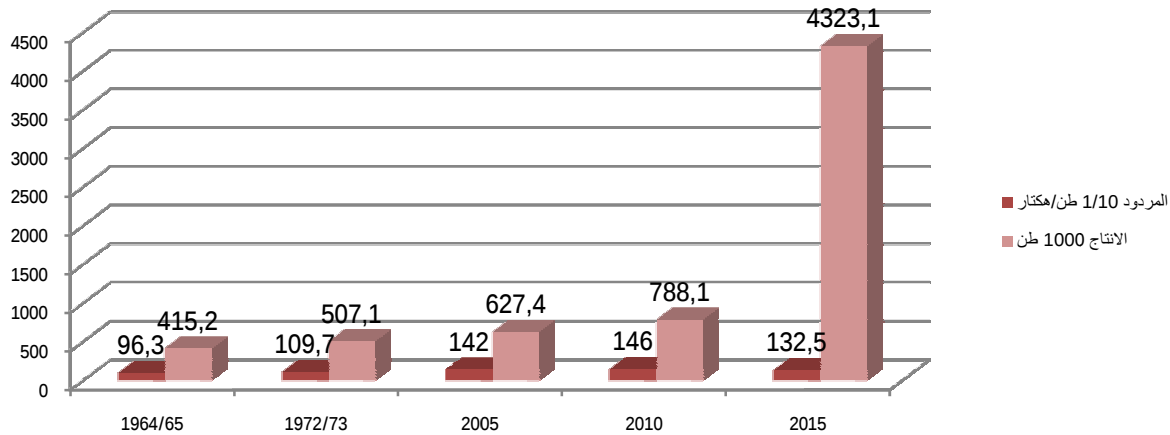


الشكل 4: تطور إنتاج و المردود الإنتاجي لزراعة الخضر (الإنتاج: 1000 طن، المردود: 10² طن/الهكتار)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الجدول

يمكن أن نستنتج من المنحنيين أن هناك تزايد مستمر و ملحوظ في الكميات المنتجة بالنسبة للبقول و الخضر و إن كان هناك غياب لإحصائيات سنوات الثمانينات إلا أن ثمار سياسات هذه العشرية قد امتدت إلى الفترة اللاحقة لكن بالمقابل المردود لم يتزايد بمستوى الإنتاج على عكس فترة 1964 حتى 1974 حيث كان المردود يتماشى و المساحة المزروعة. نستنتج إذن أن مردود الهكتار الواحد أو إنتاجية الهكتار الواحد قد تراجعت ابتداء من سنة 1999 إلى وقتنا هذا

الشكل 5: تطور إنتاج و إنتاجية زراعة الحمضيات (الإنتاج: 1000 طن، المردود: 10¹ طن/هكتار)

المصدر: من إنجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

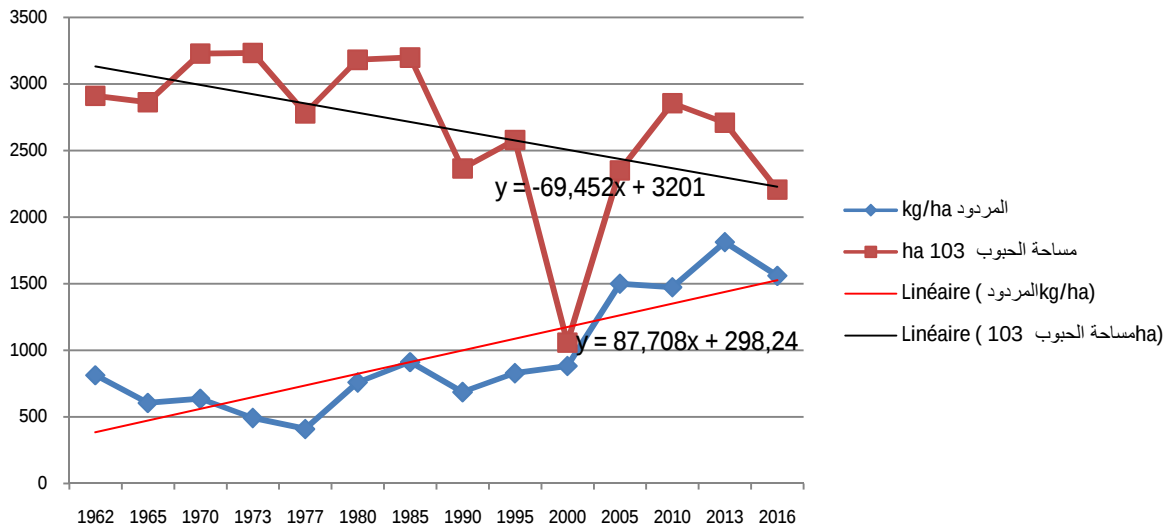
إن زراعة الحمضيات كانت من اختصاص المستثمرات الزراعية الجزائرية بلا منازع خاصة في الفترة الاستعمارية حيث كان المعمر الفرنسي يهتم بهذه الزراعة إلى جانب زراعة الكروم من أجل التصدير إلى أوروبا. هناك ارتفاع مسجل في الإنتاج حيث يقدر هذا الارتفاع بمقدار 88.3% من سنة 1973 إلى سنة 2015 لكن ما نشهده هو الانخفاض في المردود بمقدار 6.7% من سنة 2005 إلى 2015، بينما نسجل ارتفاع متواضع لمردود الأشجار في الهكتار الواحد من زراعة الحمضيات من 1973 إلى سنة 2015 يقدر بحوالي 17.2% بالرغم من البرامج و الإصلاحات و الاستثمارات التي بذلتها الدولة في هذه الفترة. حسب اعتقادنا فإن هذا التراجع في المردود يعود إلى التراجع في المعرفة التقنية الفلاحية التي تتطلبها الزراعة و خاصة زراعة أشجار الحمضيات و العناية بها (قد نذكر عدم احترام المسافة المطلوبة بين الأشجار و التي غالبا ما يتم تقليصها بغرض الإكثار من الأشجار مما ينعكس سلبا على مردود الشجرة)

الجدول 6: تطور المساحات المخصصة لزراعة الحبوب و مردود الهكتار الواحد لزراعة الحبوب (1962-2016)

2016	2013	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1977	1973	1970	1965	1962	
1560.7	1813.1	1474.3	1500.8	883.3	829.5	687.7	912.5	760.4	410.9	493.7	637.5	606.3	814	المردود kg/ha
2207.3	2709.4	2856.6	2350.6	1058.2	2579.5	2366	3198.6	3181.3	2780.2	3232.8	3228.1	2862.3	2911.3	مساحة الحبوب 10 ³ ha

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات البنك الدولي
Données des comptes nationaux de la Banque mondiale et fichiers de données des comptes nationaux de l'OCDE-
<https://donnees.banquemondiale.org/indicator>

الشكل 6: تطور مردود إنتاج الحبوب و المساحات المخصصة لإنتاج الحبوب في الجزائر (1962-2016)



المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

بالنسبة لزراعة الحبوب نشهد أن مردود الإنتاج مر بمراحل حيث عرف تراجعاً كبيراً من سنة 1962 إلى سنة 1977 إلى النصف أي انخفاض بنسبة 200% تقريباً. أما إذا ما قورن مردود القمح الصلب بسنة 1953 أي في المرحلة الاستعمارية بمردوده سنة 1977 فالتراجع كبير من 8665 ألف قنطار (1953) إلى 5949 ألف طن سنة 1977.²⁴ تعتبر بداية التبعية للسوق الدولي بالنسبة لمادة الحبوب و خاصة الحبوب الصلبة ابتداء من 1976/1977 حيث كانت واردات الجزائر من هذه المادة في متوسط 550000 قنطار في الفترة 1951-1959 لتنتقل إلى 10 مليون قنطار سنة 1972 إلى 1977.²⁵

عاد مردود الحبوب إلى الارتفاع من سنة 1977 إلى سنة 1985 بمعدل 200% كنتيجة لتطبيق الثورة الزراعية التي رفعت من المساحات المخصصة للحبوب و الزراعة الجزائرية كمثيلاتها من الدول التي اتبعت النظام الاشتراكي سريع التنمية و التي تحقق معدلات نمو كبيرة في بداياتها ثم تتراجع في الأداء لأسباب تعود لطبيعة الملكية في وسائل الإنتاج و أساليب التسيير.....

سجل فرع الحبوب ارتفاع نسبي في مردود الإنتاج منذ سنة 1990 فرغم انخفاض المساحة المخصصة للحبوب سنة 2000 إلا أن الإنتاج عرف مستوى مرتفع و استمر الارتفاع يعود السبب من وجهة نظري إلى ارتفاع المساحة المروية المخصصة للحبوب و استخدام الأسمدة و الأدوية الزراعية بكثافة هذه السنة رغم الجفاف الذي ميز هذه السنة كما أشار (Bedrani et Chehat 2001)، فقد ارتفع استعمال الأسمدة من 49 ألف عنصر مغذي سنة 1996-1998 إلى حوالي 155 ألف عنصر سنة 2000²⁶ حيث دعم البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 تكثيف الزراعات الواسعة و خاصة زراعة الحبوب فقد تحصل

الفلاحون على دعم و مساعدات كبيرة فيما يخص عمليات التخصيب باستخدام أمثل للأسمدة بعد دراسة طبيعة الأرض و استخدام طرق الري الحديثة خاصة التقطير.

الجدول 7: زراعة الحبوب، الإنتاج، المردود، الواردات

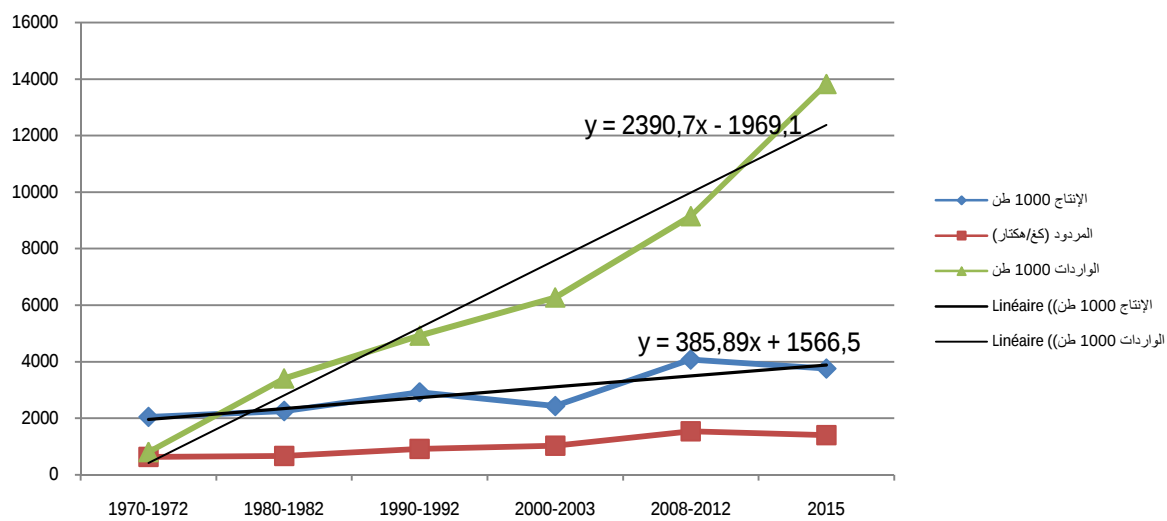
2015	2012-2008	2003-2000	1992-1990	1982-1980	1972-1970	الوحدة	
3760.95	4075.78	2433	2922	2259	2052	طن 1000	الإنتاج
1400	1540	1028	915	667	632	كغ/هكتار	المردود
13824.26	9151.34	6275	4925	3409	805	طن 1000	الواردات
21.38	30.81	27.94	37.24	66.26	71.8	%	الاكتفاء الذاتي

المصدر: من 1970 إلى 2003 (Fao, utilisation des. engrais par culture en Algérie, Rome 2005)

من 2008 إلى 2015: إحصائيات الكتاب الإحصائي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 36

يبين الجدول و المنحنى الآتي تزايد مستمر في الإنتاج و المردود لكن يبقى اللجوء للسوق الدولية من أجل تلبية الطلب المتزايد على هذه المادة كبير و في تزايد مستمر حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي في الحبوب من 71.8% بداية السبعينات إلى النصف تقريبا أي 37% سنوات التسعيناتو يمكن استخلاص أن سياسات تسير المستثمرات أي العقار الزراعي لم تصب في صالح الاكتفاء الذاتي للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في إطار برنامج التنمية الفلاحية .

الشكل 7: تطور إنتاج و مردود و واردات الحبوب في الجزائر (1970-2015)



المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه

3- انعكاسات سياسات العقار الزراعي على مساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي: يمكن كذلك أن نستنتج تأثير سياسات تسيير العقار الزراعي على مؤشرات التنمية الزراعية و كذلك التنمية الاقتصادية الشاملة في الجزائر من خلال تتبع تطور الناتج الزراعي و تطور مشاركته في الناتج الداخلي الخام، و كذلك نصيب الفرد في الناتج الزراعي، و تطور الصادرات الزراعية و الميزان التجاري الزراعي و مستويات الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

1-3 تطور القيمة المضافة الزراعية و نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي:

تبين معطيات نسبة القيمة المضافة الزراعية بالأسعار الجارية لسنة 1965 حسب M.E. Benissad أنها تمثل نسبة 16.4% من الناتج المحلي الخام²⁷ وتسجل هذه النسبة نزولا مفاجئا السنة الموالية 1966 لتقدر ب 11.4%. إحصائيات الجدول مقدرة بالأسعار الثابتة بالدولار و ليس بالدينار. و كانت هذه النسبة تمثل في متوسط 20% من PIB في المرحلة الاستعمارية.²⁸

لكن يجب مقارنة نمو الإنتاج و القيمة المحققة من قبل الزراعة حسب نمو الطلب أي نمو السكان. الفترة الممتدة من 1967-1974 كان النمو السنوي المتوسط للإنتاج الزراعي يقدر بنسبة 1.6% بينما متوسط نمو السكان لنفس الفترة يقدر ب 4%.²⁹ فبالتالي الجزائر كانت بعيدة عن الاكتفاء الذاتي الغذائي في وقت متقدم من تاريخها.

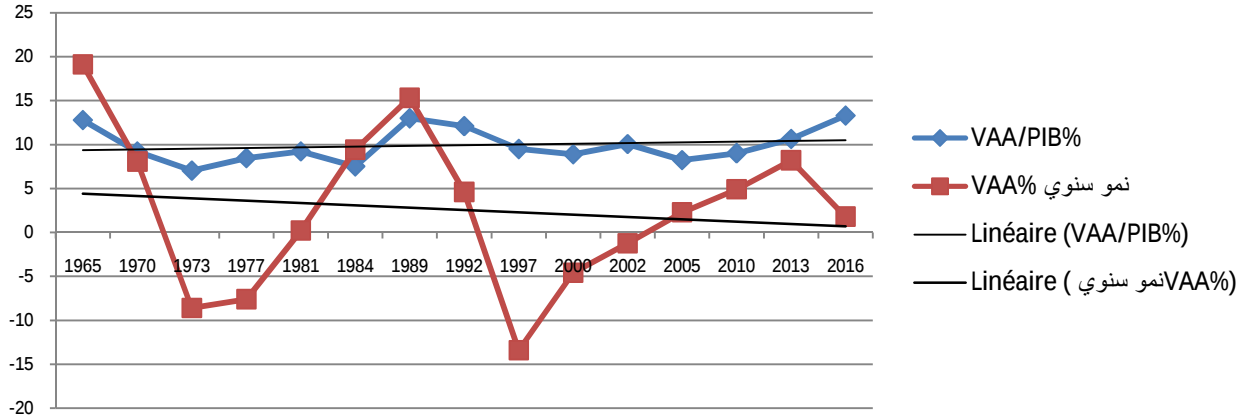
الجدول 8: تطور القيمة المضافة الزراعية و مساهمتها في الناتج المحلي الخام:

2016	2013	2010	2005	2002	2000	1997	1992	1989	1984	1981	1977	1973	1970	1965	
13.3	10.64	9.02	8.23	10.06	8.9	9.5	12.1	13	7.53	9.23	8.47	7.04	9.2	12.8	VAA/PIB%
1.8	8.2	4.9	2.28	-1.24	-4.6	-13.4	4.6	15.3	9.4	0.2	-7.6	-8.6	8.06	19.1	نمو سنوي VAA%

المصدر: إحصائيات البنك الدولي و Données des comptes nationaux de la Banque mondiale et fichiers de données des comptes nationaux de l'OCDE-
<https://donnees.banquemondiale.org/indicateur>

عرفت مساهمة القيمة المضافة الزراعية تراجعا حادا في الفترة 1965 إلى 1973 و هذا يعكس نتائج تذبذب المرحلة الانتقالية في السياسة العقارية الزراعية للمرحلة من التسيير الذاتي إلى تطبيق الثورة الزراعية التي عرفها القطاع الزراعي أي من تسيير الملكية الفردية للمستثمرات الزراعية التي سمحت بها الدولة للممتلكات الشاغرة التي تركها المستعمر دون مالك - حيث شهدت المرحلة رحيل 25.3% من سكان الجزائر الذين كانوا فرنسيين معمرين و التي كانت تملك حوالي 80% من الثروة و رؤوس الأموال في الجزائر - إلى نظام الثورة الزراعية القائم على تأميم الأراضي و الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

الشكل 8: تطور القيمة المضافة الزراعية و مساهمتها في الناتج المحلي الخام



المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

نشهد من الجدول و المنحنى ارتفاع نسبي في القيمة المضافة الزراعية في الفترة من 1973 إلى 1981 و هذا التحسن يمكن ربطه بمرحلة الثورة الزراعية التي أثمرت في تطبيقها و أعطت نتائج ايجابية. ارتفعت القيمة المضافة الزراعية في الفترة الممتدة من 1980-1989 لكن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عرفت تراجعا و هي مرحلة تطبيق سياسة الحيازة للملكية العقارية أي الانتقال لخصوصية المستثمرات الزراعية (accession à la propriété foncière agricole) APFA و هي تعتبر كذلك مرحلة انتقالية. و سجلت انخفاضا حادا سنة 1997 بمقدار -13.4% و يمكن تفسير ذلك لفشل سياسة الملكية بالانتفاع (propriété avec droit de jouissance) الذي كان يستوجب من الدولة إعادة النظر في هذه السياسة العقارية ليتم استبدالها بحق الامتياز (droit de concession) و هي ملكية تعتمد على تمكين الفلاح بتميزه بملكية لمستثمرته من أجل الرفع من مستوى أدائه، يمكن تقييم هذه المرحلة بأنها كانت ايجابية نسبيا إذا ما قورنت مع التطور في القيمة المضافة للمرحلة الممتدة من 2000 إلى 2013 التي عرفت تحسنا متزايدا.

2-3- تطور معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الغذائية و تطور الميزان التجاري الزراعي:

سجل معدل تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية تراجعا و انحدارا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إذا ما قارناه بالفترة الاستعمارية حيث كان معدل تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية يمثل 157.2%. حيث كانت تمثل الصادرات الغذائية 1.1 مليار دينار/السنة و الواردات الغذائية ما يعادل 0.7 مليار دينار/السنة.³⁰ كما كانت تمثل الصادرات الغذائية آنذاك ثلث الصادرات الغذائية حاليا.

الجدول 9: تطور الميزان التجاري الزراعي و معدل تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية (1963-2015)
بالمليون دينار.

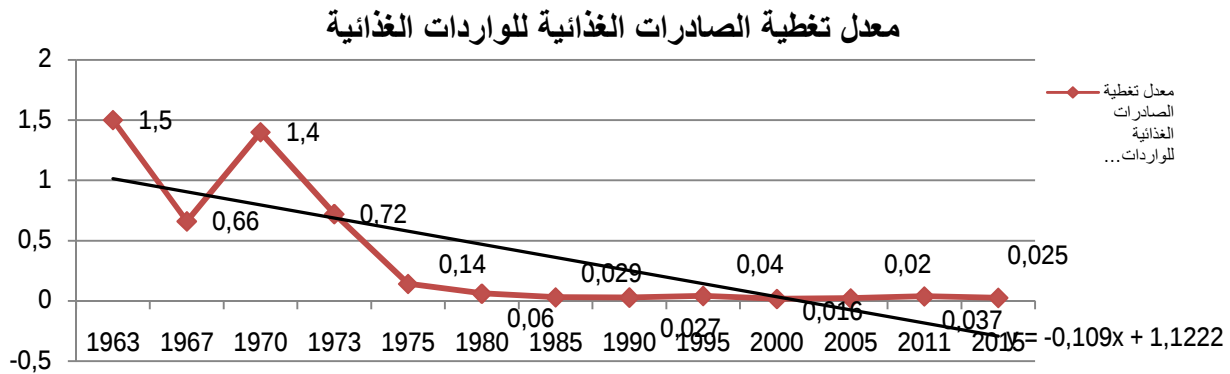
السنوات	1963	1967	1970	1973	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2011	2015
الواردات		824	680	1218	4633	7782	9728	16907	132962	167013.1	243101.1	709561.2	935771
الصادرات		543	957	872	669	431	281	450	5233	2651.5	5027.7	26045.3	23585
رصيد الميزان التجاري		281-	277+	346-	3964-	7351-	9447-	16457-	127729-	164361.6-	238073.4-	706915.9-	912186-
معدل التغطية	1.5	0.66	1.4	0.72	0.14	0.029	0.04	0.027	0.016	0.02	0.037	0.025	0.025

المصدر:- إحصائيات 1963 من M. E. Benissad, Economie du développement de l'Algérie, sous développement et socialisme, 2^{ème} édition, OPU et Economica Paris, 1979

- إحصائيات 1967-2011 إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

- إحصائيات 2015 من المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات CNIS

الشكل 9: تطور معدل تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية للفترة من 1963-2015



المصدر: من إنجاز الباحثة استنادا إلى إحصائيات الجدول أعلاه

مع أن الصادرات الزراعية عرفت تحسنا ملحوظا سنة 1970 بمعدل الضعف مقارنة بسنة 1967 بانتقالها من 543 إلى 957 مليون دولار سنة 1970 لكن ارتفاع فاتورة الواردات في هذه السنة لم يسمح بتحقيق معدل تغطية مرتفع و السبب هو رفع مستوى أسعار الغذاء من طرف الدول المصدرة ردا على أزمة أسعار النفط التي تبنتها دول الأوبك المصدرة للنفط من بينها الجزائر. عاودت الصادرات الزراعية في الارتفاع من سنة 1990 بعد السقوط الحر لفترة الثمانينات في ظل ارتفاع الواردات الغذائية بسبب ارتفاع الطلب على الغذاء نتيجة للانفجار السكاني الذي عرفته المرحلة و أزمة تراجع عائدات النفط لسنة

1986، لكن يمكن ربط هذا التدهور في معدل التغطية بسياسات التسيير العقاري الزراعي المتذبذبة من التسيير الاشتراكي الموجه إلى خصوصية المستثمرات الفلاحية.

3-3- مساهمة القطاع الزراعي في العمالة (التوظيف):

عرفت بدورها العمالة الزراعية تراجعاً منذ الاستقلال علماً أنها كانت تمثل أثناء فترة الاستعمار ما يعادل 55% من العمالة الكلية.³¹ حالياً هذه النسبة لا تتجاوز نسبة 10% (إحصائيات 2015 تمثل 8.7% فقط). و الأسباب مرتبطة بارتفاع نسبة التمدن و بالسياسات الزراعية الهشة التي لم تستطيع تثبت العمالة في القطاع الزراعي و هذا الأمر عادي في الدول المتقدمة حيث العمالة في الزراعة ضعيفة لكن الإنتاجية مرتفعة نتيجة فعالية سياسات حيازة المدخلات في الزراعة. يوضح الجدول التراجع في العمالة الزراعية.

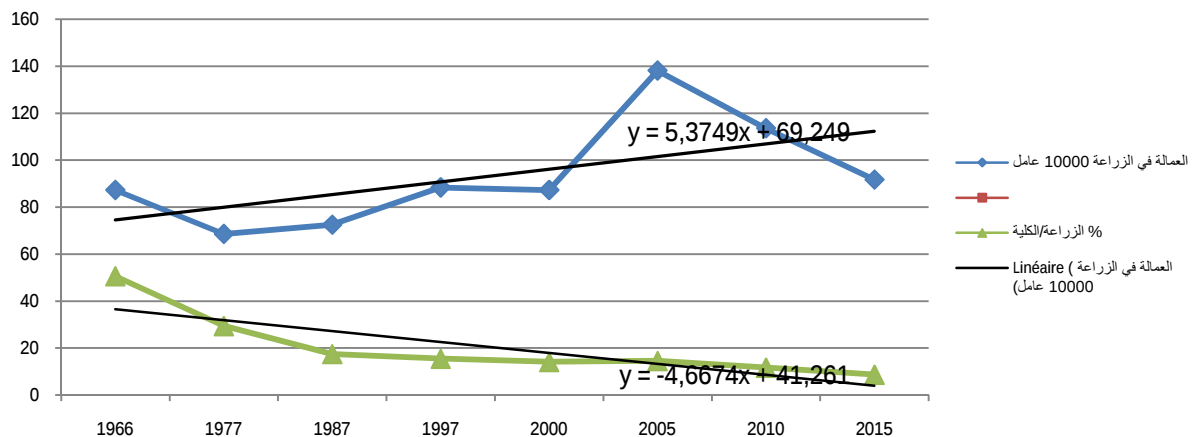
الجدول 10: تطور العمالة الزراعية في الجزائر من سنة 1964 إلى 2015 الوحدة: 10³

2015	2010	2005	2000	1997	1987	1977	1966	1964- 1965	
917	1136	1381	872.88	884	725	686	873	234.43	العمالة في الزراعة
8.7	11.7	14.54	14.12	15.5	17.5	29.4	50.6		%الزراعة/الكلية

المصدر: من إنجاز الباحثة اعتماداً على المصادر التالية - سنة 1965/1964 S.Bedrani, l'agriculture algérienne depuis 1965/1964
1966-étatisation ou privatisation, OPU 1981

- من 1966 إلى 1997 الديوان الوطني لإحصائيات -
- من 2000 إلى 2015 المنظمة العربية للتنمية الزراعية - المجلدات السنوية من 26 إلى 34

الشكل 10: تطور العمالة الزراعية في الجزائر من سنة 1964 إلى 2015 - بالنسبة للعمالة الزراعية
الوحدة: 10³



المصدر: من إنجاز الباحثة اعتماداً على الجدول أعلاه

كما يمكن ربط تراجع العمالة في الزراعة إلى سياسات العقار الزراعي التي لم تطمئن اليد العاملة والمستثمرين للاستثمار و العمل في القطاع الزراعي نتيجة ضعف السياسات الزراعية المرافقة لسياسات الملكية العقارية كسياسة الأسعار و سياسات التسويق و حيازة المدخلات رغم جهود الدولة الكبيرة عند طريق البرامج الضخمة التي تبنتها و ضخت فيها أموال كان يجب تأطيرها بسياسات زراعية متكاملة.

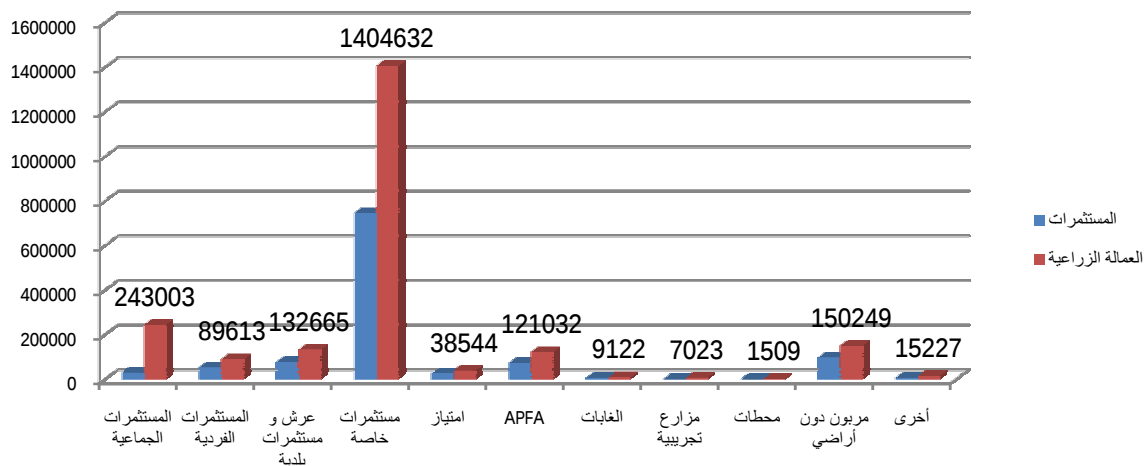
الجدول 11: توزيع اليد العاملة الزراعية حسب طبيعة الملكية في المستثمرات 2006

اليد العاملة		المستثمرات		
%	العدد	%	العدد	
10.98	243003	2.69	29916	المستثمرات الجماعية
4.05	89613	4.77	52269	المستثمرات الفردية
6.00	132665	6.99	77608	مستثمرات عرش، و البلدية
63.48	1404632	66.98	744021	مستثمرات خاصة
1.74	38544	2.29	25389	ملكية بالامتياز
5.47	121032	6.44	71521	APFA
0.41	9122	0.55	6062	الغابات
0.32	7023	0.01	168	مزارع تجريبية
0.07	1509	0.005	54	محطات
6.79	150249	8.73	96925	المربون دون أراضي
0.7	15227	0.55	6155	مستثمرات أخرى
100	2212619	100	1110788	المجموع

المصدر: نتائج استبيان وزارة الفلاحة و التنمية الريفية عن العمالة الزراعية سنة 2006 مأخوذة من

Bouri Chaouki, les politiques de développement agricole, cas de l'Algérie, impact du PNDA/PNDAR sur le développement économique, thèse doctorat, université d'Oran, 2011, P525

الشكل 11: توزيع اليد العاملة الزراعية حسب نوعية المستثمرات 2006



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

نستنتج من المعطيات أن تقريبا 64% من العمالة الزراعية الكلية متمركزة في المستثمرات الخاصة و هي مستثمرات صغيرة ملك لأشخاص لا يستطيعون تغطية مصاريف الإنتاج ولا تعتبر مهنة الزراعة رئيسية لديهم فمعظمهم يشتغلون مهنا أخرى. في المرتبة الثانية المستثمرات الجماعية و هي مستثمرات كبيرة تتربع على أجود الأراضي و رغم عددها القليل إلا أن إنتاجيتها كبيرة لذلك تشغل نسبة لا بأس بها من اليد العاملة. ثم تأتي في الترتيب الثالث مستثمرات العروش و التابعة للبلديات و مستثمرات حيازة الملكية العقارية الفلاحية APFA حيث تعود ملكيتها لأشخاص ليس لهم علاقة بالزراعة من مدرسين وأطباء.....

الخلاصة:

نستخلص من دراستنا و كإجابة على الإشكالية المطروحة محور البحث أن السياسات العقارية الزراعية التي تبنتها الدولة لم تخدم التنمية الزراعية في الجزائر و لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي فقد تسببت بصفة عامة هذه السياسات في:

- تجزئة المستثمرات و عدت في الملكيات و خلقت عدم التجانس بين حجمها و إنتاجا مما لم ييسر تسييرها و تحسين المردود الإنتاجي فيها
- ساهمت بصورة كبيرة في تدهور القيمة المضافة من الزراعة و الناتج الزراعي كما تراجعت بصورة كبيرة الصادرات الزراعية حيث بالنسبة للتمور التي كانت تمثل 75% في سنوات التسعينات من الصادرات الزراعية (التي كانت تمثل بدورها 0.4% من الصادرات الكلية) أصبحت تمثل صادرات التمور ما يعادل 3.5% فقط من الصادرات الزراعية (2013).
- هروب اليد العاملة من القطاع الزراعي بسبب التعدد في الملكية التي لم تستطع خلق الاستقرار الوظيفي في هذا الأخير.
- عدم تمكن الدولة من ضبط الكفاءة و التسيير الفعال في المستثمرات على مستوى الأسعار، حيازة المدخلات من تمويل و أسمدة و تكنولوجيا من طرف المستثمرات لتحسين أداء هذه الأخيرة.
- تراجع مردود زراعات إستراتيجية مهمة كالقمح و البقوليات، و الحمضيات.... مما استبعد التطلع للاكتفاء الذاتي في هذه المنتجات.

التوصيات: التي نقترحها و هي من وجهة نظر الباحثة

- بما أننا لاحظنا نتائج مرضية في بدايات تطبيق الثورة الزراعية إلا أن غلاء أسعار المدخلات الزراعية المستوردة و ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة التي عرفتها تلك الفترة بسبب أزمة النفط في الدول الأوروبية و كذلك سوء التسيير الذي رافق هذه السياسة إلا أنها حل لمشكلات التعدد في الملكية

فرغم تطبيق الملكية بالامتياز الا أن ذلك فتح سوق عقارية لن تكون في صالح التنمية الزراعية فنظن أنه ليس للدولة حل أحسن من إعادة تأميم الأراضي الزراعية لكن بتسيير رأسمالي حيث الكفاءة و الاستثمار الفعال و المستدام هما المعياران الأساسيان في استغلال الأراضي الزراعية.

الهوامش:

- 1: عمر حمدي باشا، نقل الملكية العقارية، دار هوما، الجزائر، 2000، ص5.
- 2: محمد كامل مرسي، شرح القانون المدني، الحقوق العينية الأصلية و الأموال و الحقوق، حق الملكية بوجه عام، منشأة المعارف، مصر 2005، ص37.
- 3: د.مزياني فريدة، دور العقار في التنمية المحلية، مقال في مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 6، الصادر في جانفي 2012، ص48-58.
- 4 : CNES, rapport »la configuration du foncier en Algérie, une contrainte du développement économique, dans la 24 ème session plénière, CNES, 2004, P7 .
- 5: د.مزياني فريدة، دور العقار في التنمية المحلية، مقال في مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 6، الصادر في جانفي 2012، ص48-58.
- 6: Ahmed Ali.A, la législation foncière agricole en Algérie et les formes d'accès à la terre in Elloumi M (ed), Jouve A (ed), et autres, la régulation foncière et protection des terres agricoles en Méditerranée, Montpellier CIHEAM, options méditerranéennes Série B, Etudes et recherches, n° 66, 2011, PP 35-51.
- 7 : Ahmed Benaissa JS14.5, l'évolution de la propriété foncière à travers les textes et les différents modes d'accès à la propriété foncière, 2nd FIG régional conférence Marrakech, Morroco, décembre 2-5, 2003.
- 8: Ordonnance n° 66-102 du 6 mai 1966, journal officiel de la république algérienne, n° 36 du 6 mai 1966, P344.
- 9 : Ahmed Benaissa JS14.5, l'évolution de la propriété foncière à travers les textes et les différents modes d'accès à la propriété foncière, 2nd FIG régional conférence Marrakech, Morroco, décembre 2-5, 2003.
- 10: Fatiha Baouche, l'évolution du foncier agricole en Algérie à travers les réformes, thèse de doctorat en droit et sciences sociales, université de Poitiers, France, 2014.
- 11 : CAPRA : coopératives agricoles de production de la révolution agraire, se taillent près de 3/5 des surfaces attribuées à l'ensemble des coopératives.
- 12 : CAEC : coopératives agricoles d'exploitation en commun, sur une surface de 1.3986.228 ha en janvier 1974.
- 13 : GMV : les groupements de mise en valeur sur une surface de 99436.84 ha (15% des unités constituées en janv 1974.
- 14 : GEP : les groupements d'entraide paysanne, surface 98393 ha.
- 15 : la loi n° 83-18 du 13 août relative à l'accèsion à la propriété foncière agricole APFA. JORAD.P n° 34 du 16 Août 1983 P 1373.
- 16 : Ahmed Benaissa JS14.5, l'évolution de la propriété foncière à travers les textes et les différents modes d'accès à la propriété foncière, 2nd FIG régional conférence Marrakech, Morroco, décembre 2-5, 2003.
- 17 : Ahmed Ali.A, la législation foncière agricole en Algérie et les formes d'accès à la terre in options méditerranéennes Série B, Etudes et recherches, n° 66, 2011, PP 35-51.
- 18 : Zeghib H, commentaire sur la loi d'orientation foncière, revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques, volume 29, N° 3, P 497-516.
- 19 : la loi 90-30 du 1^{er} dec 1990 a été complétée et modifiée par la loi n° 2008-14 du 20 juillet 2008.
- 20 : d'après Ali Ahmed, programme développé dans les titres 2,3 de la loi 08-16 du 3 août 2008, loi d'orientation agricole.

- 21 : Ahmed Ali.A, la législation foncière agricole en Algérie et les formes d'accès à la terre in options méditerranéennes Série B, Etudes et recherches, n° 66, 2011, PP 35-51.
- 22 : S.Bedrani, 1995, l'intervention de l'Etat dans l'agriculture en Algérie, et A. Ahmed, 1994, le devenir de la privatisation des terres agricoles, études foncières, n° 63, juin 1994, P 35-39.
- 23 : Ministère d'agriculture et du développement rural, le foncier agricole, rapport sur la mise en œuvre de la loi n° 10-03 du 15 août 2010 fixant les conditions et les modalités d'exploitations des terres du domaine privé de l'Etat, 14/07/2011.
- 24 : M. E. Benissad, Economie du développement de l'Algérie, sous développement et socialisme, 2^{ème} édition, OPU et Economica Paris, 1979. P98.
- 25 : op cité même source, P97.
- 26 : Fao, utilisation des engrais par culture en Algérie, Rome 2005
- 27 : M. E. Benissad, Economie du développement de l'Algérie, sous développement et socialisme, 2^{ème} édition, OPU et Economica Paris, 1979.
- 28 : Bessaoud O, l'agriculture en Algérie, de l'autogestion à l'ajustement (1963-1992), CIHEAM, options méditerranéennes, série B, n° 8, 1994, P89-103.
- 29 : M. E. Benissad, même source citée.
- 30 : Bessaoud O, l'agriculture en Algérie, de l'autogestion à l'ajustement (1963-1992),op cité.
- 31 : Bessaoud O, même source citée.